السوفياتي في أيار (مايو) ١٩٤٧، على الجمعية العمومية صيغتين لحل القضية الفلسطينية: نصت الاولى على انشاء دولة عربية ـ يهودية ديمقراطية اتحادية، يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق متساوية؛ واقترح في الصيغة الثانية تقسيم فلسطين الى دولتين ديمقراطيتين مستقلتين، عربية ويهودية[٦]. وبعدما فشلت الصيغة الاولى في نيل موافقة الاطراف المعنية بسبب النفوذ الذي كان يحظى به، في هيئة الامم، التحالف الامبريالي، صاحب مشروع اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين اقترح المندوب السوفياتي الحل الثاني أي التقسيم. وقد تضمّن الاقتراح السوفياتي الأساسي البنود التالية: الغاء الانتداب البريطاني ابتداء من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨؛ انسحاب القوات البريطانية خلال فترة اقصاها ثلاثة إلى أربعة شهور؛ تحديد فترة انتقالية تكون خلالها فلسطين تحت سلطة الامم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن من خلال لجنة خاصة مكونة من ممثلي البلدان الأعضاء في المجلس، وتعمل هذه اللجنة في فلسطين، وتقوم بتحديد حدود كل من الدولتين المقترحتين، العربية واليهودية، وتشرف على انتخابات نيابية في كل منهما، وانتخاب حكومة. وكذلك تشرف على اختيار حكومة مركزية للدولة الموحّدة وقوات مسلحة (ميليشيا) كافية لحفظ الأمن ومنع الصدامات[٧].

في بداية دراستها، وتحت عنوان «تطور الموقف السوفياتي حتى العام ١٩٤٧»، كتبت انكاليزس ان الاتحاد السوفياتي «بدأ يدعم المجتمع اليهودي في فلسطين معنوياً ومادياً»، وانه «دعم الجهد العسكري الصهيوني بارسال اسلحة وامدادات عسكرية للدولة اليهودية الجديدة من خلال البلدان التابعة له»، وانه شجع الهجرة اليهودية من دول اوروبا الشرقية مع الادراك بأن المهاجرين سوف يتوجهون الى فلسطين للاستيطان فيها؛ دون ان تبين الكاتبة كيف ومتى تم ذلك، ودون ان تورد اي دليل على حصول مثل هذا الدعم العسكري والمعنوي والبشري المزعوم. ويبدو أن الكاتبة، وخلافاً لجميع الحقائق، تريد الايحاء بأن الاتحاد السوفياتي يتحمل مسؤولية كبيرة، الى جانب بريطانيا والولايات المتحدة وباقي الدول الاستعمارية، في خلق اسرائيل. وتواصل تفسير ادعاءاتها بالقول ان اول الأسباب وراء هذا الدعم هو اعتقاد الاتحاد السوفياتي بأنه «سوف يحصل على موطئ قدم في منطقة الشرق الأوسط من خلال دعمه للدولة اليهودية».

لا بد من التأكيد، هنا، ان المعالجة المختصرة لهذه المسألة، أي العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية خلال الأعوام القليلة التي سبقت، وتلت، اقامة اسرائيل، لا يمكن أن توفي الموضوع حقه، سيما وأن هناك الكثير من الافتراءات والدسائس حول حقيقة الموقف السوفياتي صدرت عن جهات اسرائيلية وغربية كان هدفها الرئيس التشويش على العلاقات العربية ـ السوفياتية، كما لا يتسع المجال، هنا ايضاً، لمناقشة واقية وتوثيقية لهذه المسألة. إلا انه لا بد من ايراد عدد من الملاحظات الضرورية لتفنيد اتهامات الكاتبة وتعميمها المبهم.

اولاً: إن الاتحاد السوفياتي قد وافق «مضطراً» على قرار التقسيم الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. فأغلبية الاعضاء في هيئة الامم المتحدة، آنذاك، كانت الى جانب قرار التقسيم، وقد وصف مندوب الاتحاد السوفياتي هذا القرار بأنه «حل سيء للقضية الفلسطينية، وأن بلاده «تقف عبثاً» مع رأي «الأقلية» في هيئة الامم القابل بحل القضية الفلسطينية على أساس دولة ديمقراطية موحدة، ثنائية القومية، وأن موافقة الاتحاد السوفياتي على قرار الأغلبية جاءت لانه كان الحل الوحيد الممكن في ذلك الوقت، نتيجة لظروف العلاقات العدائية بين العرب واليهود[٧]. وقد طالب الاتحاد السوفياتي بتطبيق قرار التقسيم بانشاء دولة يهودية وكذلك دولة عربية في فلسطين. وكان اعترافه بالدولة اليهودية (اسرائيل) عند اعلان قيامها في أيار (مايو) انسجاماً مع موافقته على قرار التقسيم. ولكنه طالب ايضاً، في نفس الوقت، بانشاء دولة عربية. واذا كان الاتحاد السوفياتي يعترف بشرعية وجود اسرائيل باعتبارها انشئت بقرار من الامم المتحدة وضمن الحدود التي تضمنها القرار، فليس من الموضوعي اعتبار الموقف السوفياتي هذا اعترافاً بشرعية عدوانها وتوسعها. فهناك الكثير من الأقوال والأفعال السوفياتية المناهضة للسياسة التوسعية الاسرائيلية منذ العام ١٩٤٨.